محددات النمو الإقتصادي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

نهال نبيل عبد المجيد

الملخص:

يمثل تاريخ اليابان بعد الحرب من أهم المراحل التي مر بها الشعب الياباني في تلك المدة، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية رفضت اليابان بشدة تجديد النزعة العسكرية فهي مطمئنة إلي استقرارها الداخلي، وبعد هزيمة اليابان في تلك الحرب، شكلت الإصلاحات الأمريكية مجددا قاعدة صلبة لبناء دولة رأسمالية احتكارية علي النمط الغربي في مرحلة كانت تشهد تنافساً حاداً بين الاقتصادات المتطورة علي المستوي الكوني ويعود الفضل الأساسي في نهضة اليابان ما بين ركام الحرب العالمية الثانية إلي سياسة رئيس الوزراء المحنك يوشيدا الذي نجح في إقناع الأمريكيين بالتخلي عن تشددهم السابق تجاه اليابان تولي الأمريكيون مهمة حمايتها من أي اعتداء خارجي بموجب اتفاقيات سان فرانسيسكو التي نصت أن مسئولية حفظ الأمن علي الأراضي اليابانية هي من صلاحيات القوي الموجودة داخل اليابان أو في مياهها الإقليمية، في ظل الاحتلال الأمريكي المباشر حافظ اليابانيون علي تقاليدهم الموروثة، وقيمهم التقليدية وسلوكهم الاجتماعي المميز ولم يتنازلوا عن قيمهم برغم حاجاتهم الماسة إلي استيراد التكنولوجيا والعلوم الغربية المتطورة.

Abstract:

The history of Japan after the war is one of the most important stages that the Japanese people went through in that period. Since the end of World War II, Japan has strongly rejected the renewal of militarism, as it is satisfied with its internal stability. After Japan's defeat in that war, American reforms have once again formed a solid foundation for building a capitalist state A Western-style monopoly at a time when there was intense competition between developed economies at the global level. The main credit for the rise of Japan between the rubble of World War II is due to the policy of seasoned Prime Minister Yoshida who succeeded in persuading Americans to abandon their militancy. Previous toward Japan The Americans assumed the task of protecting them from any external aggression under the San Francisco agreements that stipulated that the responsibility for maintaining security on Japanese lands is among the powers of the powers inside Japan or in its territorial waters, under the direct American occupation the Japanese maintained their inherited traditions, their traditional values and their behavior Social distinguished and did not give up their values, despite their urgent needs to import technology and advanced Western science.

المقدمة:

يمثل تاريخ اليابان بعد الحرب من أهم المراحل التي مر بها الشعب الياباني، فإذا ما نظرنا إلي الشعب الياباني في تلك المدة وجدنا أنه بعد الصدمة النفسية التي أصابته من تجربة الحرب، أخذ يواصل كفاحه بالتنظيم الاجتماعي العظيم نفسه الذي أظهره خلال التحول الكبير الذي نقل الشعب الياباني من عصر الإقطاع والعزلة إلي عصر الحكم المركزي، ولأن الأمريكيين كانوا يفتقرون إلي مهارات اللغة، ووجود أفراد مناسبين لحكم اليابان حكماً مباشراً، لذلك فقد مارسوا سلطتهم في اليابان في بداية الأمر من خلال الحكومة اليابانية نفسها، ثم تركوا بعد ذلك الباب مفتوحاً لاحتمال حدوث ثورة في اليابان، إذ كان لديهم بعض التوقعات في ذلك ولكن لم يتحقق ما توقعوه، فقد كانت اليابان تعيش حالة من الفوضى والارتباك، بينما ظل القانون والنظام العام مستتبين دون أي انهيار.

مراحل النمو الاقتصادي الياباني:

- **في المرحلة الأولي**: من استعادة عافيتها الاقتصادية بين نهاية الحرب العالمية الثانية ووقوع الحرب الكورية (١٩٤٥ – ١٩٥٥) نعمت اليابان بدرجة نمو سريع وقامت الحكومة بحماية القطاعات الأساسية كجزء من سياسة صناعية أوسع تهدف إلي استعادة المستويات الصناعية التي كانت قائمة قبل الحرب، وتركزت السياسة الحكومية علي الصناعات الثقيلة التي كانت قد تضررت كثيرا في الحرب، مثل صناعات الصلب والكيميائيات ومعدات النقل.
- **وفي المرحلة الثانية**: (اواسط الخمسينيات إلي أواسط الثمانينيات من القرن الماضي) تم تحرير الاقتصاد الياباني تدريجياً (باستثناء الزراعة) لكن اليابان ظلت تنعم بنمو اقتصادي سريع، وسرعان ما أصبحت رائداً دوليا في التكنولوجيا ولم تلعب القيود التجارية إلا دوراً صغيراً في النجاح الياباني المستديم، بل إن الواقع هو أنه يمكن لعلماء الاقتصاد علي أساس أخذ كل صناعة علي حدة، وإثبات وجود علاقة سلبية بين الحماية وبين أداء الصادرات في اليابان، وعلي نفس هذا

النحو وفي ما يتعلق بالفترة ما بين ١٩٥٥، ١٩٩٠ بإمكان علماء الاقتصاد إظهار وجود علاقة سلبية بين معدلات الحماية الفعلية والتغيرات في الإنتاجية.

لم تتولد قوة اليابان الاقتصادية الحالية علي أنقاض الحرب العالمية الثانية فقد بنيت بصبر وأناه من النصف الثاني من القرن التاسع عشر فبدءاً من عصر ميجي (١٨٦٨ – ١٩١٢م) إلتزمت اليابان بطريق التحديث الضروري لتحقيق هدفها وهو استدراك الغرب، فمنحت الدولة الجديدة الأولوية لمواجهة ثلاثة تحديات هي نشر التعليم بين اليابانيين كافة، وبناء صناعات حديثة اعتماداً علي استيراد غزير للثقافات الغربية، وتأمين الموارد المالية الضرورية لإنشاء البنية التحتية للنقل والاتصالات.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة علي السؤالين التاليين:

- السؤال الأول: هل تختلف محددات النمو الإقتصادي في اليابان قبل وبعد الحرب العالمية الثانية عنها؟
- السؤال الثاني: هل تختلف الأهمية النسبية لكل محدد للنمو الإقتصادي في اليابان؟

وهذه الإشكالية الرئيسية تتفرع منها مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

أ) ما طبيعة المستجدات التي عرفها الفكر التنموي بصفة عامة والنمو الإقتصادي خاصة؟

ب) ما هي أهم صور المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في اليابان؟

ج) ما هي السياسات الإقتصادية المتبعة في اليابان لرفع معدل النمو الإقتصادي؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلي تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها: محاولة الإجابة عن أسئلة البحث وهي:

١- إبراز انعكاسات البيئة الإقتصادية الجديدة علي الفكر التنموي وظهور العوامل غير التقليدية للنمو الإقتصادي مع تحديد الإطار النظري للمحددات الحديثة للنمو الإقتصادي .

٢- معرفة أهم محددات النمو الاقتصادي في اليابان واكتشاف الآليات والسياسات التي انتهجتها هذه الدول بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وفق الرؤي الحديثة له. وتوضيح المواطن الإيجابية الدافعة للنمو الإقتصادي والمواطن السلبية المثبطة له، وذلك بغية استخلاص بعض الدروس المستفادة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في اليابان.
٣- تقييم سبل تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في اليابان في ظل المحددات الحديثة له.
٤- استخلاص بعض الدروس من تجربة اليابان في النمو الاقتصادي في ضوء محدداته الكمية والنوعية

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب، من أهمها:

- أهمية موضوع البحث في حد ذاته فالنمو الإقتصادي كان ولا يزال أحد أهم المواضيع التي تنال قسطا كبيرا من الدراسة والاهتمام، سواء في مجال البحوث العلمية والأكاديمية أو دراسات مراكز البحث أو توجهات متخذي القرارات المتعلقة بالسياسات الإقتصادية للدول
- اتساع الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الاقتصادي باعتباره هدفا مشتركاً تسعي إلي تحقيقه كافة الدول، وتطور محدداته وفق نظريات حديثة تتجاوز الجانب الكمي التقليدي، وارتباطه بجوانب إقتصادية حديثة بالإضافة إلي جوانب أخري تتعلق بالنواحي الإجتماعية والسياسية

فروض الدراسة:

من أجل الإجابة علي إشكالية هذا البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات وهي:
١- توجد علاقة طردية بين محددات النمو والكمية والنمو الاقتصادي في اليابان
٢- توجد علاقة بين محددات النمو النوعية والنمو الاقتصادي في اليابان

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية**: اقتصرت الدراسة علي اليابان

- **أما الحدود الزمانية**: ترتكز فترة الدراسة علي الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٧م) باعتبارها فترة ذات خصوصية من جوانب عدة وفي مقدمتها تغيرات فلسفة العمل الاقتصادي وظهور دوافع مناهج تنموية جديدة أدت إلي بروز عوامل جديدة للنمو الاقتصادي، كما أنها واكبت الأزمة الإقتصادية لدول شرق أسيا في عام ١٩٩٨م

منهج البحث:

في هذا البحث سيتم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي إلي جانب المنهج العلمي الحديث (الاقتصاد والقياسي) الذي يجمع بين الاستنباط والاستدلال

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات والبحوث العلمية التي تمت سواء علي الصعيد العالمي أو العربي أو المحلي تناولت موضوع محددات النمو الاقتصادي ومنها:

أولاً: الدراسات العربية:

١) **الدراسة الأولي**: دراسة عماد الدين أحمد المصبح: بعنوان: محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٤) وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتعليم من أجل تحويل تأثيره السلبي علي النمو الاقتصادي إلي تأثير إيجابي، كما أوصي الباحث بالإصلاح المؤسسي وتوطين التكنولوجيا وتصنيع الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل في سوريا، إضافة إلي تحسين شروط التبادل التجاري وزيادة إمكانية التأثير الإيجابي للنمو.

٢) **الدراسة الثانية**: بندر بن سالم الزهراني (٢٠٠٤) بعنوان: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٠): ولقد هدفت الدراسة إلي:

تقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي السعودي وذلك خلال الفترة محل الدراسة مع استعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة محل الدراسة، ودراسة الأنظمة والقوانين المنظمة لهذه الاستثمارات وتقديم مدي مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

١) **الدراسة الأولى: دراسة (Martin 1997) بعنوان economic gross investment In the Arab world**

ولقد اعتمدت الدراسة علي أسلوب الانحدار من أجل اكتشاف الآثار المعنوية لمختلف المتغيرات علي النمو الاقتصادي، وحدد الباحث في دراسته العديد من المتغيرات التي تؤثر علي النمو الاقتصادي، ومن هذه العوامل المتغيرات السياسية مثل جودة الإدارة، ومدي قوة العوامل المتعلقة بنمو الاستثمار، ومدي اعتماد الدولة علي المواد الخام في عملية التصدير بالإضافة إلي درجة الانفتاح الاقتصادي، والمستوي التعليمي، ومدي توفر ثبات نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي.

٢) **الدراسة الثانية: دراسة (Michaely 1993) بعنوان Good policy or good luke ? Country Growth performance and temporary shock** وتوصلت إلي وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ٢٣ دولة وعلاقة ضعيفة بينهما في ١٨ دولة هي الدول الفقيرة جدا، واستنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي يتأثر بأداء الصادرات المحلية إذا ما كانت هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية.

خطة الدراسة: وسيتم تناول هذه الدراسة في عدة نقاط وهي:

أولا: المدخل النظري للنمو الاقتصادي

ثانياً: محددات النمو الإقتصادي في اليابان

ثالثاً: أثر محددات النمو الإقتصادي علي الناتج المحلي الإجمالي في اليابان.

أولاً: المدخل النظري لمفهوم النمو الإقتصادي:

بدأ الاهتمام بعمليات النمو والتنمية الاقتصادية في العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتي الستينيات من القرن الماضي كانت التنمية مرادفا للنمو وكلاهما كان يتم بالاعتماد علي استراتيجية التصنيع كوسيلة اساسية لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وسريعة.[١]

الا ان الكتاب والمفكرين اختلفوا في مصطلح التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من حيث انهما وجهان لعملة واحدة ام ان لكل واحد منهما مدلوله، وان هذا لا شك امر طبيعي خاصة وان عملية التنمية معقدة فهي تنطوي علي تطور شامل لجميع اجزاء النظام الاقتصادي كما انها تؤدي الي تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها بعض.[٢]

وعلي عكس التنمية التي تعني ذلك التغير الجذري للأوضاع في مختلف المجالات فان مفهوم النمو يعني التغيير في الاوضاع القائمة والتي قد لا تكون مختلفة. [٣]

- وفيما يلي يمكن تناول النمو الاقتصادي من خلال المفهوم والخصائص والأنواع وهي كما يلي:

١- تعريف النمو الإقتصادي خصائصه:

- النمو الإقتصادي " هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[٤]

- ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص الخصائص التالية للنمو الإقتصادي:[٥]

١-١ الزيادة في الدخل القومي للدولة يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الإقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل القومي مطروح من معدل النمو السكاني.

١-٢ – الزيادة في دخل الفرد هي زيادة حقيقية أي أنها زيادة نقدية مع استبعاد أثر التضخم.

١-٣ الزيادة في دخل الفرد في الأجل الطويل هي زيادة مستمرة وليس زيادة مؤقته أو عارضه تزول مع زوال السبب.

٢- أنواع النمو الإقتصادي:

- ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو وهي كما يلي:[٦]

٢-١ النمو الطبيعي:

- وهو ذلك النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من النظام الإقطاعي الي النظام الرأسمالي في مسارات تاريخيه اجتماعيه من خلال عمليات موضوعيه أدت الي:

التقسيم الإجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

٣- عناصر النمو الإقتصادي ومحدداته:

أ- عناصر النمو الإقتصادي:

- يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الإقتصادي والتي تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي ويمكن تناولها كما يلي:

١) عنصر العمل.

٢) عنصر رأس المال.

٣) التقدم التكنولوجي.(٧)

ب- محددات النمو الاقتصادي: توجد مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي وهي كما يلي:

١) **كمية ونوعية الموارد البشرية**: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة الدخل الفردي الحقيقي.

- وهناك اعتبارات كمية ونوعية يجب اخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر علي انتاجية العمل وبالتالي علي معدل النمو الإقتصادي .

٢) **كمية ونوعية الموارد الطبيعية**: يعتمد الإقتصادي علي كمية ونوعيه الموارد الطبيعية الموجودة بالدولة كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادل، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الإقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع ان يكتشف أو يطور موارده طبيعية تؤدي الي زيادة من النمو الإقتصادي في المستقبل.

٣) **تراكم رأس المال**: من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي يقوم المجتمع بالتضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات والكباري والمدارس والجامعات وغيرها، أي ان تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة

معدل النمو الإقتصادي والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر علي الاستثمار.

٤) **معدل التقدم الفني**: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي الي تطوير منتجات جديدة وطرق انتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

٥) **عوامل بيئية**: النمو الإقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية اجتماعية، ثقافيه أو إقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر علي تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الإقتصادي.

٦) **التخصص والإنتاج**: وهو الذي دعا اليه آدم سميت في كتابه ثروة الأمم ١٧٧٦ فقد أوضح أن التحسين في القوي الإنتاجية ومهارة العامل يرجع الي تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي علي النمو الإقتصادي.

- هذا وهناك محددات أخري لم نذكرها كالسياسات الإقتصادية التي أهمها السياسة المالية والنقدية.[٨]

٤- مصادر النمو الإقتصادي ومقاييسه:

أ- مصادر النمو الإقتصادي:

- ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الإقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضا منها وأهمها:

١) الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:

- يمكن للآلات أن تؤثر تأثيرا كبيرا علي قدرة الشخص الإنتاجية، والفلاحون الذين يستخدمون التجهيزات الحديثة يمكنهم زراعه مساحات أوسع عما كان يزرعه اجدادهم وقد اعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل.

- فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضا، ومناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة.

- وقد مكن توفر رأس المال دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- التقدم التكنولوجي:

- إذا لم يعد خافيا علي أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية أو في تعزيز مستوي الإنتاج المتاح، غذ يؤدي الي زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنيه جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.(٩)

٣- النمو السكاني:

- يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الإقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة اكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية اخري مع ان هناك خلافا علي ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب علي النمو الإقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني علي قدرة النظام الإقتصادي علي استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة علي معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدي توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.(١٠)

٤- التنظيم الإقتصادي الكفء:

- إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات إلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الإقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة ان يكون للسوق دور موزع للموارد علي القطاعات الإقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية، مما ينجم

عنه زيادة الكفاءة الإقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.(١١)

ب- مقاييس النمو الإقتصادي:

- إن ما تم التوصل اليه من خلال ما سبق هو أن النمو الإقتصادي ما هو الا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد علي إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو الا تغيير في حجم النشاط الإقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات، وهذا خلافا لمقاييس التنمية الإقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة وأهم هذه المقاييس:

١- المعدلات النقدية للنمو:

- وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادا الي التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني أي تحويل المنتجات العينية الي ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة وبعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، والتي تهدف الي محاوله الاتفاق علي نظام محاسبي موحد تلتزم عالميا، مما يسهل التعامل مع البيانات الإقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:

١-١ معدلات النمو بالأسعار الجارية: يصلح هذه الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا الي البيانات الخاصة به سنويا باستخدام العملة المحلية.

١-٢ معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك لاستبعاد اثر التغير في الاسعار علي المدي الطويل ويصلح هذا الاسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

٣-٤ معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية حيث لا يمكن الاعتماد علي التقييم بالعملات المحلية نظرا لاختلاف اسعار

تحويل العملات من بلد لأخر لذلك يجب تحويل العملات المحلية الي ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد اواله اثر التضخم.(١٢)

٢- المعدلات العينية للنمو:

وتعبر عن مدي التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية اذ انه نظرا لعدم دقه استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الاطباء لكل الف نسمة عدد اسرة المستشفيات لكل الف نسمة نصيب الفرد من السلع والغذائية... الخ

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف علي ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي ربما ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد فان قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما

أ – الناتج الحقيقي: يشير الي الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة فوقه ب الاسعار الثابتة وهو اساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي هذا الاخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما علي الناتج الاجمالي للفترة الاساسية المنسوب اليها القياس الا ان هذا المقياس رفضه البعض ذلك لان زيادة الدخل او نقصه قد يؤدي الي بلوغ نتائج ايجابية او سلبية فزيادة الدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكير ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر.(١٣)

ب – الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي علي اساس الدخل المتوقع وليس الفعلي فقد يكون لدي الدول موارد كامنه وتتوافر لها الامكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم القتني مثلا.

جـ- متوسط الدخل (متوسط دخل الفرد) يعتبر هذا المعيار الاكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس متوسط دخل الفرد بسبب نقص دقع احصائيات السكان.(١٤)

ثانيا: محددات النمو الإقتصادي:

١ـ مفهوم الناتج المحلي الاجمالي:

هو القيمة السوقية للمنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من خلال انشطة اقتصادية تمت علي ارض الدولة بغض النظر عن جنسية الموارد والمشاركة في تلك الانشطة.

اي ان الناتج المحلي الاجمالي يشتمل علي الدخول المولدة او عوائد الموارد المملوكة للأجانب والتي تعمل داخل الحدود الجغرافية للدولة بيجا لا يشتمل علي الدخول المولدة او عوائد الموارد الوطنية التي تعمل خارج الحدود الجغرافية للدولة.[١٥]

وبالتالي يمكن توضيح الناتج المحل الاجمالي من المعادلة التالية الناتج المحل الاجمالي = الناتج القومي الاجمالي – عوائد عوامل الانتاج الوطنية العاملة في الخارج + عوائد عوامل الانتاج الاجنبية العاملة في الداخل.

الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي – عوائد عوامل الانتاج الاجنبية العاملة في الداخل + عوائد عوامل الانتاج الوطنية العاملة في الخارج.

ـ مقياس الناتج الاجمالي:

يوجد ثلاث طرق لقياس الناتج المحلي الاجمالي.[١٦]

أ – مدخل الانفاق: حيث يتم تقدير صافي الانفاق علي السلع والخدمات للاستهلاك الجاري مضافا اليها صافي الاستثمار للتعليم.

ب- مدخل الدخل الوظيفة: فيه يتم تقرير عوائد عوامل الانتاج المختلفة مثل (الاجور) والفوائد والريع والارباح.

ج- مدخل الناتج: يتم تقرير صافي الناتج (الانتاج – مستلزمات الانتاج) المتولد من القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تشمل علي ناتج كلي من القطاعات الانتاجية الرئيسية وهي قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والبنزول والخدمات وغيرها.

- الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو في اليابان خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٧م)

بلغ الناتج المحلي في عام ١٩٨١ م حوالي ١.٢٠١ بليون دولا ثم استمر في الزيادة حتي عام ١٩٩٠ حيث بلغ الناتج الاجمالي المحلي حوالي ٣.١٠٣ بليون دولار بمتوسط سنوي في اجمالي الناتج المحلي حوالي ٢ بليون دولار ومعدلات النمو خلال الفترة حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١ م حوالي ٤.١٨ % حيث اخذ بالانخفاض والارتفاع ثم استمر في الارتفاع حتي وصل في عام ١٩٩٠ م حوالي ٥.٥٧ % بمتوسط سنوي في معدل النمو خلال الفترة بلغ ٤.٦٤ % خلال الفترة ككل.

٢- الاستثمار الاجنبي المباشر في اليابان:

كانت الاستثمارات الاجنبية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية مقيدة بشدة من جانب الحكومة اليابانية لحماية الاستقلال الاقتصادي الوطني ولم يكن يسمح بامتلاك الاجانب لأغلبية الحصص فيما عدا الممتلكات التي تنطوي علي عناصر اخري غير المال مثل التكنولوجيا والتي كان ينظر اليها باعتبارها ذات قيمة كبيرة الي الحد الذي يسمح بالحصول عليها في مقابل حقوق امتلاك اغلبية الحصص في مثل هذه الاعمال وقد بدأت شركة (IBM) بمزاولة اعمالها في اليابان من خلال استعدادها لتبادل التكنولوجيا مع الشركات التي اصبحت الان من المنافسين الاجانب الرئيسين لها. [١٧] ووضعت الحكومة اليابانية نظام معقد من السياسات بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في الخمسينيات والستينات من القرن العشرين وتعاونت هذا الفرض مع شركات خاصة وكان الهدف من السياسة اليابانية تحويل الموارد الي سلع محددة لاكتساب ميزة تنافسية دولية وكانت تستخدم هذه السياسات في المقام الاول لزيادة الانتاجية من المدخلات وللتأثير علي الاستثمار بشكل مباشر او غير مباشر. [١٨]

وشهدت السياسة الحكومية لليابان العديد من الاجراءات المقيدة في بعض الاحيان للاستثمار الاجنبي وفي البعض الاخر المشجعة له وترجع سياسة الحكومة اليابانية المقيدة للاستثمارات الاجنبية الي الحروب التي خاصتها اليابان وادت الي تراجع

اقتصادها – وبخاصة بعد القاء قنبلتين ذرتين علي مدينتي هيروشيما ونجازاكي اثناء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥
والتي تركت اثرا كبيرا لدي اليابان ادي ذلك الي تزايد تخوفها من امتلاك الاجانب لأصول محلية لاستحواذ النظرة الاستعمارية علي الاستثمارات الاجنبية لدي اليابانيين ولذلك تزايدت الاستثمارات اليابانية في الخارج لحيازة التكنولوجيا الغربية واكتساب الخبرات المتطورة والتي تحسين من وضعها الاقتصادي وتزيد من قدرتها علي منافسة المنتجات الاجنبية.

وبناء علي ذلك حدث تباين كبير بين الاستثمار الاجنبي المباشر في اليابان والاستثمار الياباني المباشر في بقية انحاء العالم حيث استثمر الاجانب في اليابان في الفترة (١٩٥٠ – ١٩٨٩) ١٥.٧ مليار دولار في مشروعات يابانية ولكن اليابانيين استثمروا ما قيمته ٢٥٣.٩ مليار دولار في شراء العديد من المنشآت في باقي دول العالم وكات اليابانيون يشترون الحصص الاستثمارية للشركاء الاجانب بمعدل اسرع من شراء الاجانب لهذه الاستثمارات ونتيجة لذلك هبطت نسبة الملكية الاجنبية المباشرة من ٢ % الي ١ % من مجموع هذه الملكيات فاليابانيون يشترون كثيرا ويبيعون قليلا.[١٩]

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال العديد من النقاط التالية والتي تتمثل في سياسات الحكومة اليابانية تجاه الاستثمارات في الداخل وما شملها من اجراءات وتصاريح وبيان حجم الاستثمارات الاجنبية داخل اليابان وبيان عدد المؤسسات وذلك علي النحو التالي:

١- سياسات الحكومة اليابانية تجاه الاستثمارات الاجنبية في الداخل.

اتخذت الحكومة اليابانية العديد من الاجراءات والسياسات المشجعة للاستثمار الاجنبي في الداخل وذلك بعد تقييدها لذلك لفترات طويلة وسيتم تناول هذه السياسات علي النحو التالي.

١-١ السياسة المقيدة للاستثمارات الاجنبية داخل اليابان:

قيدت اليابان الاستثمار الاجنبي المباشر ولنها عملت علي الحصول علي التكنولوجيا الأجنبية من خلال تراخيص الانتاج والوسائل الأخرى.

ولم تكن اليابان من الدول المشجعة للاستثمارات الاجنبية في الداخل كما فعلت العديد من دول اسيا والتي كانت عادة تهدف لاكتساب التكنولوجيا الاجنبية من خلال هذه الاستثمارات.

ولكن اليابان حصلت علي التكنولوجيا من خلال تراخيص الانتاج بالإضافة لإرسالها البعثات في الخارج لنقل التكنولوجيا اليها .

وفي عام ١٩٥٥سمحت اليابان للأجانب القيام باستمارات مباشرة دون الحاجة الي اذن مسبق بشرط ان يتناول المستثمر عن الضمان الذي يمنحه له القانون بإعادة تصدير رأس المال والارباح الي الخارج ومن هذا يلاحظ مدي حاجة الاقتصادي الياباني للعملة الاجنبية ولا يتأثر الرصيد الياباني من العملة الاجنبية من خلال تحويل هذه الاموال خارج اليابان. (٢٠)

ولجأت الاقتصادات الاسيوية ذات الاداء المرتفع الي تقييد خروج رأس المال من البلاد لزيادة الاستثمار المحلي، واستخدمت اليابان مثل هذه القيود خلال سنوات التكوين في بداية نموها السريع وفي كل حالة كانت الحجة صريحة اذا منع الافراد من تحويل الاموال الي الخارج فانهم سوف يذخروها ويستمروها في الداخل اضافة الي هذا فان مراقبة حركة راس المال جعلت تخفيض معدلات الفائدة علي الودائع ممكنا لان المدخرين حرموا من الاصول ذ١ات العوائد الاكثر ارتفاعا في الخارج وعلي الرغم من ان اليابان رفعت ذلك القيود المفروضة علي حركة انتقال راس المال بدرجات متفاوتة فان وجود هذه القيود في فترة كانت فيها اليابان تحقق معدلات ادخار مرتفعة ومتنامية يطرح تحديا للفكرة التي مفادها ان الاسواق التمويلية الحرة والمفتوحة هي الافضل دائما للنمو.(٢١)

وتبنت اليابان عددا من القوانين الاجراءات والمعايير الجبرية التي استطاعت من خلالها حجز السلع الاجنبية او تأجير دخولها للسوق اليابانية وتتراوح هذه الاساليب

بين الاساليب السياسية والاقتصادية مثل استيفاء معايير وشروط صناعية وتجارية محددة خاصة باليابان وغيرها وفرض حصص استيرادية وضرورة الحصول علي موافقة مسبقة من الحكومة اليابانية وكذلك وجود نظم حكومية وثقافات اجتماعية تفضل المنتج الياباني عن المنتج الاجنبي واتخذت اليابان هذه الاجراءات والقوانين التقييدية التي تعمل علي تأخير دخول الاستثمارات الاجنبية بهدف حماية الانتاج المحلي من المنافسة الخارجية حيث كانت اليابان غير قادرة علي منافستها في الماضي ومع تغير الاوضاع الاقتصادية تغيرت ايضا سياسة اليابان تجاه الاستثمارات الاجنبية.

١-٢ السياسة المشجعة للاستثمارات الاجنبية داخل اليابان

قامت الحكومة اليابانية منذ الستينيات لتحرير الاستيراد وخاصة بعد ان اصبحت الصناعة المحلية قادرة علي منافسة الواردات الاجنبية وتم الغاء بعض الاجراءات التي استهدفت حماية المنتجات المحلية حيث كانت الحكومة اليابانية تفرض قيودا علي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواجدة اليها لان بعض الصناعات المحلية في حاجة الي حماية المنافسة الدولية وقد بدأت في عام ١٩٦٧ العديد من اصلاحات التحرير – كالسماح بالاستثمار الأجنبي المباشر مع موافقة مسبقة من الحكومة – في جميع الصناعات وانتهت في عام ١٩٧٣ وعلاوة علي ذلك خلال اصلاحات التحرير خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٧٦) تم ازالة القيود المفروضة علي المشروعات الصناعية. [٢٢]

وفي عام ١٩٧٣ تم رفع كافة القيود علي استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية في كافة الصناعات باستثناء الاستثمارات المتعلقة بالزراعة وبالتحديد استغلال الغابات وصناعة الاسماك وتكرير النقط ودباغه الجلود والمناجم اما بخصوص صناعة السيارات الالكترونيات فلم تسمح اليابان بالاستثمار فيها من قبل رؤوس الاموال الاجنبية الا بتصدير هذه الصناعات الي الخارج وذلك باستثمار هذا النوع في دول خارج اليابان. [٢٣]

ونظرا لمعرفة اليابان ان التوسع في مجال التجارة والاستثمارات علي المستوي العالمي يمثل اساس التنمية الاقتصادية والتحديث والتطور فقامت العديد من الشركات

اليابانية باستثمار بعض رؤوس اموالها في الخارج وواكب الاستثمار الياباني في الخارج خطوات متعاقبة من قبل الحكومة لفتح اسواق اليابان للبضائع الاجنبية لتشجيع الواردات والحد من المغالاة في تصدير بعض منتجاتها اقتناعا منها بأهمية التعاون والتنسيق علي المستوي العالمي في المجال الاقتصادي وشعورها بمسئولية الدور الذي تقوم به باعتبارها القوة الاقتصادية الثانية في العالم في ذلك الوقت فسمحت بتسهيل تدفق رؤوس الاموال الاجنبية اليها وتشجيع التعامل " بالين " علي المستوي العالمي وتحسين شروط التعامل مع الاسواق المالية الخارجية وادت هذه الاجراءات المتعاقبة الي فتح اسواق اليابان للتجارة الخارجية خصوصا بعد خفض التعريفة الجمركية علي الواردات بحيث صارت اقل من التعريفات بين الدول الصناعية.[٢٤]

وعلي الرغم من ان نظام التعريفة الجمركية في اليابان من اقل مستويات التعريفة المطبقة في العالم حيث تعد اليابان ثاني اقل دولة في قيودها التعريفية حيث تبلغ نسبتها ٢.٥ % خاصة تلك المطبقة علي السلع الزراعية والجلود الا ان الرسوم المطبقة علي واردات بعض السلع الغذائية المصنعة والسلع المصنعة الأخرى عالية نسبيا كما تصل التعريفة الجمركية في قطاعات هامة مثل السيارات واجزاء السيارات والحاسبات الالية والمعدات الصناعية الي الصفر. [٢٥]

ويرجع ذلك الي سياسة الحكومة اليابانية المشجعة لاستيراد المواد الخام التي تفتقر اليها واللازمة للصناعة من الخارج، وعدم وضع أي رسوم تعريفية علي الصناعات الرئيسية لتحفيز الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات اليابانية حيث يؤخذ علي اليابان انها اتخذت العديد من الإجراءات التقييدية للاستثمارات الأجنبية لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية .

٢- رأس المال المادي

لمعرفة التحول والتطور الاقتصادي لأي مجتمع يجب دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة او قياس مؤشر حجم المساهمة هذا القطاع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي المساهمة في معدل نمو نصيب الفرد ومن اهم هذه القطاعات في اليابان. [٢٦]

القطاع الاول (التقليدي) ويمثل جميع الانشطة الاقتصادية التي تشتمل علي استخراج المادة الطبيعية من الارض دون اضافة قيمة صناعية لها مثل الزراعة والرعي والصيد واستخراج المعادن من المناجم وما شابه ذلك وتكون المساهمة في القطاع الاولي في الاقتصاديات البدائية هي الاكبر ذلك لان النشاط الاقتصادي مبني علي المواد الاولية مثل الزراعة واستخراج المواد الاولية مثل النفط والفحم وبيعها من دون تصنيع وهذا ما كانت عليه اليابان قديما.

القطاع الثاني: ويمثل جميع الانشطة الاقتصادية التي ينتج عنها مواد مصنعه مثل صناعة الاجهزة والمعدات الثقيلة والخفيفة كالنسيج وصناعة السيارات والاجهزة الالكترونية وانتاج الطاقة وبناء البيوت والانشطة الهندسية حيث تحتل اليابان المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية فهي ذات قوة صناعية ضخمة وهي موطن لمنتجي اكثر الآلات تطورا كالسيارات والمنتجات الالكترونية والات التشغيل والحديد والفلزات اللاحديدية والسفن والمواد الكيميائية ومصنعات الغذاء حيث تعتبر اليابانية من الركائز الرئيسية للقوة الاقتصادية لديها.

القطاع الثلاثي: ويمثل الانشطة الاقتصادية التي توفر الخدمات للمؤسسات والافراد والتي تشمل التجارة والتسويق والمؤسسات النقدية والبنية التحتية والاتصالات والمواصلات والخدمات الصحية والتعليم الخ والتي تعتمد عليها معظم اقتصاديات الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع ويقع ذلك العبء ٠٠٠ الخ والتي تعتمد عليها معظم اقتصاديا الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع ويقع ذلك العبء من توفير الخدمات في اليابان علي الحكومات المحلية ومجالس البلدية توجد ٤٧ حكومة محلية واكثر من ٣٠٠٠ مجلس بلدي في اليابان تشمل مسئولياتهم توفير التعليم والرعاية والخدمات الأخرى وكذلك انشاء وتحسين البنية التحتية بما في ذلك المرافق العامة.

٣- رأس المال البشري

مفهوم رأس المال البشري: يري الفرد مارشال (A.Marshall) أن البشر راس مال يجب ان يستثمر للإفادة من إمكانياته وطاقته للبقاء والإكتشاف والتحليل واعادة

التركيز والابتكار والإبداع في باقي رؤوس الاموال واجمالا هناك خمسة انواع من رؤوس الاموال يمكن تشخصيها كالاتي:

- رأس المادي: ويقصد به راس المال المالي او النقدي.
- رأس المال الطبيعي: ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية
- رأس المال الانتاجي: ويشمل الاصول المادية القادرة علي انشاء السلع والخدمات
- رأس المال الاجتماعي: يقصد به شبكات العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم الايجابية في المجتمع التي تمكن افراده وشرائحه من التصرف معا بصورة فعالة ومجدية لتحقيق اهدافهم المشتركة.
- رأس المال البشري: ويقصد به القدرات الانتاجية للأفراد الموروثة او المكتسبة.

تشير العديد من الكتابات ان اول من استخدم مصطلح راس المال البشري في العصر الحديث هو الاقتصادي الشهير جاكوب مينسر (Jacon Messner) في مقال له عام ١٩٥٨ وتلته بعدها وفي سنه ١٩٦١ كتابات شولتز ثم اسهامات بيكر سنه ١٩٦٤ بمراجعة الأدب النظري لموضوع رأس المال البشري، يلاحظ ان هناك الكثير من المفاهيم والتعريفات حيث يعرف شولتز Theodor Schultz رأس المال البشري علي انه (مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الإقتصادية) ويمثل المجموع الكلي والكمي والنوعي من القوي البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان فيتم تحديده من خلال المستوي التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما إذا كان الكلي فيحتسب من خلال المجتمع الكلي للسكان.

ويري " بيكر " Becker في كتابة " رأس المال البشري " الذي تم نشره عام ١٩٦٤ ان رأس المال البشري " مماثل للوسائل المادية لإنتاج " مثل المصانع والآلات ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية وتعتمد المخرجات بشكل جزئي علي نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر، كما أعطي كيندريك Kendrik تعريفا أكثر تحديدا لرأس المال

البشري غير المادي أو غير الملموس الذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث والتدريب بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل.(٢٧)

يعرف ايضا علي انه المعارف والمؤهلات والكفاءات وكل المميزات الأخرى التي يمتلكها الإنسان أو يكتسبها، والتي من شأنها أن تمده بمزايا اجتماعيه واقتصادية وشخصية، تحقق له الرفاه الفردي والاجتماعي والاقتصادي.

أثر محددات النمو الإقتصادي على الناتج المحلى الإجمالى فى اليابان:

من اختبار **ARDL**: يمكن الحصول علي مقدرات معلمات الأجل الطويل، وذلك من أجل تحديد أثر محددات النمو الإقتصادي علي الناتج المحلي الإجمالي لليابان، والتي يمكن تلخيصها في المعادلة التالية:

Y = 25.05741 + B1 0.85632 + B2 0.43625 + B3 0.95634

الجدول رقم (١)

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CONSTANT	**25.05741**	**6.958661**	**0.447245**	**-0.873**
X1	**0.85632**	**-0.66481**	**-0.71077**	**-0.568**
X2	**0.43625**	**0.88231**	**0.93555**	**0.423**
X3	**0.95634**	**-0.43**	**0.862206**	**-1.3754**
Notes:a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة

ويتضح من نتائج الجدول السابق معنوية محددات النمو الإقتصادي علي الناتج الحلي الإجمالي، وكذلك معنوية تغيرات الاستثمار، وكذلك التراكم الرأسمالي ورأس المال البشري والحد الثابت معنويان.

وبعد تقدير النموذج تأتي مرحلة فحص النموذج للتأكد من جودته وخلوه من مشاكل القياس، وذلك باستخدام الاختبارات التشخيصية (**Diagnostic Tests**)، وفقاً للاختبارات التالية:

- يشير اختبار **LM Test** إلي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي **Serial Correlation** بين الأخطاء، حيث كانت قيمة الاحتمال (**٠.٦٣٢٤**) أكبر من **5%** وهو ما يفيد عدم إمكانية رفض فرض العدم والقائل بغياب مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء.
- كما يشير اختبار **ARCH Test** إلي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين **Heteroskedasticity**، حيث كانت قيمة الاحتمال (**0.4125)** أكبر من **5%** وهو ما يفيد عدم امكانية رفض فرض العدم والقائل بثبات التباين. **Hemoskedasticity.**
- كما يشير اختبار **Jerque-Bera Test** إلي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي **Normality**، حيث كانت قيمة الاحتمال (**0.9125**) أكبر من **5%** وهو ما يفيد عدم امكانية رفض فرض العدم.
- وبالنظر إلي قيمة **Prob (F-statistic)** والمتعلقة بدلالة النموذج، يُلاحظ أن معنوية **Prob (F-statistic)** أقل من 5% حيث بلغت قيمتها (**0.000001**)، وهو ما يُشير إلي جودة النموذج المقدر ككل.
- كما تشير قيمة معامل التحديد **R2** إلي ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة حيث بلغت قيمته (**93%**).
- أن الانحدار المتحصل عليه غير زائف حيث أن (**D.W > R2**).
- كما يشير اختبار **Ramsey RESET Test** باستخدام **Squares of fitted values**بأنه لا توجد **Omitted Variables**، حيث كانت قيمة **Prob (F-statistic) = 0.5214**، وهو ما يُشير إلي صحة الشكل الدالي للنموذج (**Functional Form**).

- لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تحولات هيكلية، أي التأكد من عدم وجود قفزات أو تغيرات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن، فقد استخدمنا اختباري (**CUSUM**) و(**CUSUM If Squares**)، وقد تبين ذلك في أن القيم الحرجة المحسوبة تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية **5%**، وبالتالي فإن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج المستخدم بين نتائج الأجل الطويل والقصير

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة كما توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، زيادة الاستثمار الأجنبي علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي معدلات النمو الإقتصادي، الاستثمار في رأس المال البشري عمل علي زيادة النمو الإقتصادي

لذلك يوصي البحث بدور التوسع في الاستثمار في رأس المال البشري في الخارج وخاصة في الدول النامية

المراجع:

(١) اسامة احمد الفيل سحر عبد الرؤوف القفاص: التنمية الاقتصادية ومشاكلها – مشاكل الفقر – التلوث البيئي – التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية ٢٠١٥ ص ٨٣.

(٢)اسماعيل محمد بن قاته، اقتصاد التنمية – نظريات نماذج – استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢ ص٦.

(٣)أسامة احمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاص – مرجع سبق ذكره ص ٨٥.

(٤)محمد عبد العزيز عجميه وايمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية (كلية التجارة جامعه الإسكندرية) ٢٠٠٠ ص ٥١.

(5)Matre Nouchi, croissance-bistoire economique-edition Hazan, paris, 1990, P.45

(٦)حبيب كميل وحاتم البي – دراسات في الانتماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب – طرابلس – لبنان ١٩٩٧ ص ص ١٧ – ١٨

(٧)عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصاديه، دار وائل للنشر، الأردن ٢٠٠٤ ص ٣٧٤
(٨)عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، مرجع سبق ذكره ص ص ٢٧٨ - ٢٨٢
(٩)أسامه بشير الدباغ وأنيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج والتوزيع، عمان الأردن ٢٠٠٢ ص ٤٣٠
(١٠)ميشيل تودارو، التنمية الأقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية ٢٠٠٦ ص ١٧١
(١١)جيمس جوانيتي وريتشارد ستروب، الأقتصاد الكلي: الأختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، السعودية ١٩٩٩ ص ٥٨٥
(١٢)محمد مدحت مصطفي وسهير عبد الظاهر احمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبه ومطبعة الاشعاع الفنية الاسكندرية ج م ع ١٩٩٨، ص ص ١١٨ - ١٢٠
(١٣)محمد عبد العزيز عجمية واخرون، مرجع سبق ذكره ص ٧٠
(١٤)المرجع السابق، ص ٧٢
(١٥)طلعت الدمرداش ابراهيم، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي القاهرة النهضة العرفية ٢٠٠٥ س ٩٨
(١٦)محمود عبد السميع علي التخطيط الاقتصادي علي المسئولية الاقليمي القومي ٢٠٠٩، ص ١٤١
(١٧)البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، سنوات مختلفة.
(١٨)المرجع السابق.
(١٩)المرجع السابق .
(٢٠)المرجع السابق .
(٢١)حاتم فارس الطعان الاستثمار اهدافه ودوافعه (جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد ٢٠٠٦)
(٢٢)تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ٢٠٠٠ مرجع سبق ذكره ص ٣٩
(٢٣)محمد السيد سليم واخرون، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، مرجع سبق ذكره ص ١٠٨
(٢٤)حاتم فارس الطعان مرجع سبق ذكره.
(٢٥)حسين شريف مرجع سبق ذكره ص ١٥١
(٢٦)علوان جواد الحسيني مرجع سابق ص ٢١٧
(٢٧)مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار رأس المال البشري المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٨